الفلسطينيين. وهذا تغيير هام بالنسبة لموقف السادات. اما بالنسبة للقدس فقد سمح السادات لاعضاء حكومته بزيارتها واجراء محادثات عمل بها، مع عدم المبيت هنالك، بينما يرفض مبارك زيارة المدينة واجراء محادثات فيها» (شموئيل سيفف، **معاريف**، ١٩٨٢/٣/٥).

ان اسرائيل غير مرتاحة لمواقف الرئيس المصري هذه، وهي تتصرف باستفزاز واضح تجاهه. فبعد اعلانها عن عدم رغبتها في استقباله الا في القدس، بادرت ايضا الى الاعلان بلسان بيغن نفسه، بأن جولة محادثات الحكم الذاتي المقبلة التي يفترض عقدها في اسرائيل، يجب ان تجري في القدس، لانها (اي اسرائيل) لا تستطيع التسليم بالمقاطعة المصرية للمدينة (**هآرتس**، ١٩٨٢/٣/٢٢). وقد علق شارون على هذه المسألة بقوله: «اذا لم تجرِ هذه المحادثات في القدس، فلن تكون هنالك محادثات حول هذا الموضوع بعد الآن... وستواصل اسرائيل اعمال الاستيطان [في الضفة الغربية]. واذا انحرف المصريون عن اتفاقات كامب ديفيد، سيكون بامكاننا عندئذ فرض القانون الاسرائيلي على الضفة الغربية» (**المصدر نفسه**).

وتصعيدا لمواقفها هذه، فقد بادرت اسرائيل ايضا الى تسخين الاوضاع في المناطق المحتلة، عبر اجراءاتها الرامية الى فرض الادارة المدنية على السكان، واقالة قياداتهم المنتخبة بسبب تأييدها لـ م.ت.ف. وقد استغلت الظرف الدولي المريح نسبيا، والمتاح لها قبيل الانسحاب النهائي، فصعدت عمليات القمع في الأراضي المحتلة، في حين لم يتجاوز رد الفعل الاميركي على تصرفها هذا، بعض التصريحات الصادرة عن المتحدث باسم وزارة الخارجية يدعو بها الى «تجنب العنف». ويلاحظ أنه لم يوجه الى اسرائيل اي تنديد رسمي اميركي او اوروبي او حتى مصري، بسبب اجراءاتها القمعية في المناطق المحتلة. فبينما كانت الانتفاضة تصل الى قمتها هنالك، كانت الحكومة الاميركية تتقدم بطلب الى الكونغرس للمصادقة على اكبر برنامج مساعدات لاسرائيل حتى الآن، بقيمة ٢,٥ مليار دولار تقريبا، متذرعة «بالأزمة المأساوية والدراماتيكية التي تمر بها اسرائيل قبيل انسحابها من سيناء»، ولسد حاجاتها «في هذه الفترة الحساسة من تاريخها» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٢/٣/٢٤). اما الرئيس مبارك فكان يبعث برسالة شخصية الى رئيس الدولة الاسرائيلي، اسحاق نافون، يؤكد بها «التزام مصر بمسيرة السلام مع اسرائيل حتى بعد الانسحاب النهائي من سيناء» (**المصدر نفسه**).

الازمة الحكومية

ساهمت الاجراءات القمعية التي نفذتها الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان، في خلق ازمة سياسية في اسرائيل، بسبب المواجهة التي احدثتها بين الحكومة وانصارها من جهة، وبين المعارضة من جهة اخرى. والحقيقة ان موقف المعارضة من تلك الاجراءات، لا ينبع من اهتمامها بمصير سكان المناطق المحتلة ومعاناتهم، اذ ان ما يطبق الآن منها، كالعقاب الجماعي وهدم البيوت والاعتقالات ومصادرة الممتلكات، لا يختلف كثيرا عما كان ينفذ في عهد حكومات المعراخ. وما يهم المعارضة حاليا، هو نتائج تلك السياسة في المستقبل، على صعيد احتمال ضم المناطق المحتلة بكامل سكانها الى اسرائيل، ومدى الضرر الذي قد يلحقه ذلك بطابعها الديموغرافي اليهودي. على اي حال، لقد وجدت المعارضة الاساسية في اسرائيل، المتمثلة بالمعراخ، في انتفاضة المناطق المحتلة، فرصة ملائمة لتقويض مركز حكومة ليكود، وحتى العمل على اسقاطها، فقامت بالاتفاق مع راكح وكتلة شينوي (التغيير) التي يتزعمها امنون روبينشتاين، بتقديم اقتراح الى الكنيست يوم ١٩٨٢/٣/٢٣، لحجب الثقة عن الحكومة، ادى التصويت عليه الى وضع تعادل بين المعارضة والائتلاف، بعدما نال تأييد ٥٨ صوتا، مقابل معارضة ٥٨ آخرين. والجدير بالذكر ان الحكومة الحالية كانت تحتفظ، منذ تشكيلها، بأغلبية صوت واحد في الكنيست، وقد فقدته بفعل تمرد النائب الحاخام حاييم دروكمان من المفدال، الذي يتزعم معارضي الانسحاب من مستوطنات سيناء، وقد وافق على التصويت ضد الحكومة، بعدما وعدته المعارضة بادراج قضية الانسحاب في نص اقتراح حجب الثقة.

وفي معرض تقديمه لذلك الاقتراح، اعلن زعيم المعراخ شمعون بيرس (**دافار**، ١٩٨٢/٣/٢٤)